

Distr.
GENERAL

S/1997/550
16 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٩٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى، تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. ويشمل التقرير ما جد من تطورات منذ إعداد التقرير السابق المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/42).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - استمرت الأعمال الحربية، خلال الأشهر الستة الماضية، بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأعوانه من اللبنانيين المحليين، وهم قوات الأمر الواقع، من جهة والعناصر المسلحة التي أعلنت عزمها على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، من جهة أخرى. وقد زادت حدة الأعمال العدائية عما كانت عليه في الفترة السابقة.

٣ - وسجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حدوث ١٥٤ عملية قامت بها عناصر مسلحة ضد جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع (٦ في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير، و ٣٥ في شباط/فبراير و ٩ في آذار/مارس و ١٨ في نيسان/أبريل و ٣١ في أيار/مايو و ٣٦ في حزيران/يونيه و ١٩ في النصف الأول من تموز/يوليه). وأبلغ أيضا عن حدوث ما يزيد على ٢١٠ عمليات شمال نهر الليطاني. وقد قامت بمعظم الهجمات حركة المقاومة الإسلامية، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله المسلمة الشيعية. وقامت بعدد من هذه الهجمات حركة أمل الشيعية. ونسبت ثلاث هجمات إلى الجماعات الفلسطينية وإن لم تستطع القوة تأكيد ذلك. واستخدمت العناصر المسلحة في هجماتها ضد جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع أسلحة خفيفة، ومدافع هاون، وقنابل صاروخية، وقذائف مضادة للدبابات، وقنابل مزروعة إلى جوانب الطرق، وصواريخ. واستخدمت العناصر المسلحة بصورة أكثر تواترا قذائف هاون طويلة المدى في هجمات ضد جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع وخلال الفترة المستعرضة، أطلقت العناصر المسلحة ما يزيد على ١٤٠٠ قذيفة هاون، وصاروخ، وقذيفة مضادة للدبابات.

٤ - واستخدم جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع، في ردهما على الهجمات، أو في العمليات التي بدأها، المدفعية والهاون، والدبابات والمدافع الرشاشة لطائرات الهليكوبتر، والطائرات الثابتة الأجنحة. وفي مناسبات أكثر مما في الفترات السابقة، قام جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع بعمليات قصف مدفعي وقائية، وهو ما تقوم به عادة لتغطية تحركات الجنود والدوريات. وزاد جيش الدفاع الإسرائيلي من عدد الدوريات البعيدة المدى التي تتجاوز مواقعها الأمامية. وفي تطور جديد استخدمت قوات الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع أيضا قنابل تزرع على جوانب الطرق خارج المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وسجلت القوة ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ طلقة من المدفعية والهاون والدبابات أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع خلال الفترة المستعرضة، وهو عدد يزيد عما أطلق في الفترة السابقة. أما الغارات الجوية التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي، فقد استمرت شديدة طوال الفترة. وجرت جميع الغارات الجوية شمال نهر الليطاني باستثناء غارة شنت على قطاع الكتيبة النيبالية في ٩ شباط/فبراير، وغارة على قطاع الكتيبة الغانية في ١ حزيران/يونيه.

٥ - وكما حدث من قبل، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب واستمرت في فرض قيود على صيادي السمك المحليين.

٦ - وظلت عمليات إطلاق النار على المناطق الآهلة بالسكان منخفضة نسبيا، على الرغم من وقوع عدد من الحوادث الخطيرة. وفي منطقة عمليات القوة، وقع أخطر حادث في ١٢ تموز/يوليه، عندما قتل مدني في عدشيت القصير بقذيفة سهمية من دبابة أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع. وأبلغ عن وقوع حوادث خطيرة أخرى شمال الليطاني. وفي ١٨ شباط/فبراير قتل مدني واحد وأصيب آخرون بجروح جراء قصف قام به جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع في قرية حبوش وقرية أخرى مجاورة لها. وفي ٦ تموز/يوليه، أصيب ثلاثة مدنيين في قرى تقع في منطقة إقليم التفاح بجروح جراء قذائف مدفعية أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع. وفي ١٤ تموز/يوليه، قتل مدنيان وجرح آخر جراء قصف قام به جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع بالقرب من صيدا. وفي ١٥ تموز/يوليه، جرح مدنيان في قرية دمشقية بشظايا من صواريخ أطلقتها العناصر المسلحة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل و ٣ و ٦ و ١٥ تموز/يوليه، سقطت داخل الأراضي الإسرائيلية قذائف هاون وصواريخ أطلقتها العناصر المسلحة على مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع على طول الحدود اللبنانية مع إسرائيل.

٧ - زاد عدد الإصابات بين المدنيين جراء القنابل المزروعة على جوانب الطرق. ففي منطقة عمليات القوة، قتل مدني في ٢٠ شباط/فبراير بقنبلة مزروعة على جانب الطريق عليها كتابة باللغة العبرية وذلك بالقرب من فرون. وفي ٥ أيار/مايو، أصيب أربعة مدنيين بجروح من قنبلة مزروعة على جانب الطريق فجرتها العناصر المسلحة بالقرب من القليعة. وأبلغ عن وقوع إصابات أخرى في شمال الليطاني، وخاصة في ٦ أيار/مايو عندما قتل مدنيان وأصيب آخرون بجروح جراء قنابل مزروعة على جانب الطريق وضعها جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع بالقرب من النبطية. ووردت أيضا أنباء تفيد بأن الانفجارين اللذين وقعوا في ٤ حزيران/يونيه في أقصى جنوب وادي البقاع، وفي ١٨ حزيران/يونيه بالقرب من جزين من قنبلتين زرعتا على جانب الطريق، أدى كل منهما إلى مقتل أحد المدنيين.

٨ - وواصلت القوة المؤقتة جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكان من القتال. وبذلت، عن طريق شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة التي أقامتها وبرنامج الدورية النشط وكذلك عن طريق الاتصالات المتواصلة مع الأطراف، قصارها لمنع استعمال منطقة انتشارها في العمليات الحربية ولتهدئة الحالات التي تهدد بالتصعيد. وقامت القوة المؤقتة، حسب الاقتضاء، بنشر أفرادها لتوفير قدر من الحماية للقرى وللمزارعين العاملين في الحقول.

٩ - ومثلما ورد في تقرير تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/575، الفقرة ٢٣)، حصلت القوة المؤقتة على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلي بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة المؤقتة، وتلقت ضمانات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات بمقربة من مواقع القوة المؤقتة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبدى الجانبان قدرا أكبر من ضبط النفس في هذا المجال. ومع ذلك، سجل ما مجموعه ٨٦ حادثة أطلقت فيها النيران على مواقع القوة المؤقتة وأفرادها أو بمقربة منهم، (٤٠ من طرف جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع و ١٥ من طرف عناصر مسلحة و ١٣ من طرف جهات لم تحدد هويتها). واحتجت القوة المؤقتة فورا لدى السلطات المعنية على جميع هذه الحوادث.

١٠ - ووفقا لتفاهم تم التوصل إليه منذ عدة سنوات مضت، التزم جيش الدفاع الإسرائيلي ببعض القيود على أنشطته في قطاع الكتيبة النرويجية. وخلال هذه الفترة، حدث بعض الاحتكاك بين جيش الدفاع الإسرائيلي والقوة بشأن وصول جيش الدفاع الإسرائيلي إلى ذلك القطاع. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، وضع جيش الدفاع الإسرائيلي قيودا على تنقلات أفراد الأمم المتحدة الداخلين إلى قطاع الكتيبة النرويجية، وذلك بعد أن منعت الكتيبة قوات الدفاع الإسرائيلي من عقد اجتماعات مع القرويين المحليين في ذلك القطاع. وقد احتجت القوة على هذا الحادث. وفي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو، قام جيش الدفاع الإسرائيلي، ردا منه مرة أخرى على رفض الكتيبة طلبه لعقد اجتماعات، وذلك نظرا لعدم إعطائها مهلة كافية، بإغلاق معبري الحدود عند ميتولاه وروش هنيكرا، كما أغلقت نقطة تفتيش تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع على الطريق الساحلي بالقرب من الناقورة. واحتجت القوة بشدة على تقييد حرية حركتها. وقد حُلت المسألة بعد المفاوضات.

١١ - وفي يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو أوقفت عناصر من المقاومة الإسلامية في ثلاث مناسبات مركبات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتحرشت بالأفراد الذين كانوا يقلونها. وقامت هذه العناصر بذلك ردا على ما جاء في التقارير من أن جيش الدفاع الإسرائيلي اقتنى مركبات للأمم المتحدة. واحتجت القوة بشدة على هذا التحرش وحصلت على تأكيدات بوضع نهاية لها. وتبين لدى التحقيق أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك باعت مشتريا إسرائيليا عددا من المركبات القديمة التي كانت بحاجة إلى ترميم تام. وشحنت هذه المركبات إلى المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية دون إزالة علامات الأمم المتحدة عنها. وقد طليت هذه المركبات طلاء كاملا منذ ذاك الحين، وشددت إجراءات التخلص من المركبات القديمة. والجدير بالذكر في هذا الصدد أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أعربت مرارا وتكرارا لجيش الدفاع الإسرائيلي عن قلقها لاستخدامه مركبات بيضاء تدفع بالعجلات الأربع شبيهة بمركبات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإن لم تكن مزودة بعلامات الأمم المتحدة.

١٢ - وعقد فريق الرصد الذي أنشئ بموجب التفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إحدى عشر اجتماعا في مقر القوة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان. ووفرت القوة المرافق لهذه الاجتماعات كما وفرت وسائل النقل لأعضاء الفريق.

١٣ - وواصلت إسرائيل الاحتفاظ ضمن حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرتها بإدارة مدنية وبدائرة أمنية. واستمر تحسين الهيكل الأساسي في هذه المنطقة (شبكة الطرق، والكهرباء، وتوفير المياه، والمباني العامة). وذلك في المقام الأول بفضل المعونة الموفرة من الحكومة اللبنانية. ومع ذلك ظلت المنطقة معتمدة اقتصاديا على إسرائيل التي يذهب إلى العمل فيها يوميا ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من السكان.

١٤ - وأجرى جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع عمليات تفتيش متقطعة في كل أنحاء المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية وقام بعدة اعتقالات. وانخفض عدد الأنباء التي تضيد عن التجنيد القسري في قوات الأمر الواقع. وظلت جميع التحركات بين المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية والمناطق الأخرى من لبنان خاضعة لمراقبة جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع وجهازها الأمني. ولا يزال حظر التجول ليلا مفروضا على قرية رشف.

١٥ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في شكل رعاية طبية، وإجلاء المصابين، ودوريات الحصاد، وملابس، وبطاطين، وأغذية، وأعمال هندسية، وتوزيع مواد تعليمية ومعدات على المدارس الفقيرة. ووفرت فضلا عن ذلك من الموارد المتاحة من البلدان المساهمة بقوات مشاريع للمياه، ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين. ووفرت المراكز الطبية والأفرقة المتنقلة التابعة للقوة الرعاية لمرضى من المدنيين بلغ متوسط عددهم ٣٠٠ مريض في الشهر، وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان ما يقترب من ١٥٠ حالة في الشهر. وساعدت القوة أيضا الحكومة اللبنانية في نقل الإمدادات وتوزيعها على القرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، عندما واجهت هذه القرى صعوبات اقتصادية بسبب القيود التي فرضها جيش الدفاع الإسرائيلي/قوات الأمر الواقع. وتعاونت القوة طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير تعاونا وثيقا في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان. وكسابق العهد، واصلت القوة تخلصها في منطقة عملياتها من المعدات الحربية التي لم تنفجر. وأجري في المجموع ١٤٧ تفجيرا تحت المراقبة.

١٦ - وفي ٦ آذار/مارس، سمح لفلسطيني كانت قد وفرت له الإقامة في مقر القوة منذ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بعد أن طردته القوات الإسرائيلية إلى لبنان، بالسفر إلى الأردن عن طريق إسرائيل، نتيجة اتصالات متواصلة بين القوة وجيش الدفاع الإسرائيلي.

ثالثا - المسائل التنظيمية

١٧ - في تموز/يوليه ١٩٩٧ ضمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٤٨٨ ٤ جنديا، من أيرلندا (٦١٣) وإيطاليا (٤٦) وبولندا (٦٣٢) وغانا (٦٥١) وفرنسا (٣٤٧) وفنلندا (٤٩٠) وفيجي (٥٩٦) والنرويج (٦١٦) ونيبال (٦٣٢). وأتمت السرية الاستونية، التي نشرت لمدة ستة شهور كجزء لا يتجزأ من الكتيبة النرويجية، مدة خدمتها وغادرت في أيار/مايو ١٩٩٧. وساعد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أداء مهامها ٥٢ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وبالإضافة إلى ذلك كان يعمل لدى القوة ٤٤٥ موظفا مدنيا منهم ١٢٥ معينون دوليا و ٣٢٠ معينون محليا. واستمر الجنرال ستانيسلاف ف. فوزنيك قائدا للقوة.

١٨ - ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة جندي بولندي. وفي ٢٤ حزيران/يونيه أصيب ستة جنود من الكتيبة الأيرلندية، أحدهم بجروح خطيرة من جراء انفجار لغم أثناء تطهير الألغام بالقرب من بيت ياهون. ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان توفى ٢١١ من أفراد القوة: ٧٦ نتيجة لإطلاق النار أو انفجار قنابل، و ٨٤ في حوادث، و ٥١ لأسباب أخرى. وجرح من جراء إطلاق النار أو الألغام أو انفجار القنابل ما مجموعه ٣٣١ جنديا.

١٩ - ولم تحسم بعد مشكلة الإيجار الذي تدين به حكومة لبنان لملاك الأراضي والأماكن التي تستخدمها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. فلم يستلم جميع الملاك المدفوعات ولا يزال هناك خلاف على قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية. وطلب بعض الملاك إخلاء ممتلكاتهم. ولأسباب تنفيذية وعملية وتعلق بالميزانية، لا يمكن تلبية إلا القليل من هذه الطلبات.

٢٠ - وظلت القوة على اتصال وثيق بالسلطات اللبنانية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ووفرت هذه السلطات مساعدة قيمة فيما يتعلق بتناوب القوات والأنشطة السوقية في بيروت. وساعد الجيش اللبناني في نزع فتيل المجاهبات مع العناصر المسلحة. كما وفر أماكن لإيواء بعض أفراد القوة أثناء تمضية فترة الإجازة في لبنان. واستمرت القوة في التعاون مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية في المسائل المتصلة بصون القانون والنظام.

رابعا - الجوانب المالية

٢١ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٣/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مبلغا إجماليا ٧٠٠ ٩٦٩ ١٢٤ دولار لمواصلة القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على أساس قوام يبلغ متوسطه ٥١٣ ٤ جنديا ومواصلة مسؤولياتها القائمة. ويتوقف تخصيص هذا الاعتماد البالغ إجماليه ١٤٢ ٤١٤ ١٠ دولارا شهريا على اتخاذ مجلس الأمن لقرار بتمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٢٢ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٥٩٣ ٩١٨ ١٧٥ دولاراً. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٢٥ بليون دولار.

خامساً - ملاحظات

٢٣ - ارتفع مستوى عمليات القتال في الجنوب اللبناني بعض الشيء خلال الأشهر الستة الماضية، واستهدف المدنيون مرة أخرى أو كانوا عرضة للخطر. وظل الموقف متصاعداً ويدعو إلى الدوام إلى قلق شديد.

٢٤ - ووصف نائب الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة موقف حكومته من هذه الحالة في رسالة وجهها إلي في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/1997/534). وفي الرسالة ذاتها نقل طلب حكومته بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى.

٢٥ - ورغم استمرار منع القوة من تنفيذ ولاياتها، فإن إسهامها في استقرار الحالة والحماية التي هي قادرة على تقديمها إلى سكان المنطقة يظلان عاملين هامين. ولذلك فإنني أوصي مجلس الأمن بقبول طلب حكومة لبنان وتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٢٦ - وعلي أيضاً أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الشديد في تمويل القوة. وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة في الوقت الحاضر حوالي ١٧٦ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة إلى الدول الأعضاء المساهمة بالجنود الذين يشكلون القوة. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة فوراً وبالكامل وأن تسدد أيضاً كل ما عليها من متأخرات. وبودي أيضاً أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بجنود في القوة، لا سيما البلدان النامية، لتفهمها وصبرها في هذه الظروف العصيبة.

٢٧ - وختاماً، أود الإشادة بالجنرال ستانيسلاف ف. فوزنيك، قائد القوة، وجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته، على الأسلوب الذي يؤدون به مهمتهم الشاقة التي تكتنفها المخاطر في كثير من الأحيان. إن انضباطهم وسلوكهم من مستوى رفيع ومصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.

— — — — —